## قائد وحدة التدخل لحل مشكلات الأراضي في العاصمة عدن النقيب كمال الحالمي في تصريح ناري:

# بدأنا بوضع اللبنات الاولى لدولة النظام والقانون بقيادة محافظ العاصمة عدن

## نفذنا إجراءات حازمة لأنهاء محاولات أعداء الجنوب النيل والتشويه بالعاصمة عدن

## هناك أدوات تحركها منظومة صنعاء الحوثية الإخوانية وبأموال هائلة

## حملاتنا مستمرة حتى بناء وتفعيل مؤسسات الدولة

**العاصمة عدن «الأمناء» خاص:**

أكد قائد وحدة التدخل لحل مشكلات الأراضي في العاصمة عدن النقيب كمال الحالمي، في تصريح ناري، أن: «الحملات الإعلامية التي تحاول النيل من الخطوات السليمة الذي تتخذها السلطة المحلية في العاصمة عدن بقيادة معالي وزير الدولة محافظ العاصمة عدن الأستاذ أحمد لملس محاولات هدفها عرقلة الجهود التي تهدف إلى اظهار العاصمة الجنوبية عدن بمظهر يليق بتاريخها ومكانتها باعتبارها عاصمة لكل الجنوبيين».

وقال أن: «الحملات التي تنفذها وحدة التدخل لحل مشكلات الأراضي في العاصمة عدن هي اللبنات الاولى لبناء مؤسسات دولة النظام والقانون لدولة الجنوب الحديثة وعاصمتها عدن»، مؤكدًا أن: «هذه الإجراءات هي إجراءات دولة هدفها الحفاظ على جمال ورونق العاصمة عدن ومظهرها الحضاري ليتباهى بها بين عواصم الدول».

وجاء تصريح الحالمي على هامش نزولاته الميدانية واشرافه المباشر على الحملة على مصانع البلك في العاصمة عدن، وردًا على الأبواق النشاز التي تحاول النيل من الخطوات السليمة الذي تتخذها السلطة المحلية في العاصمة عدن بقيادة معالي وزير الدولة محافظ العاصمة عدن أحمد لملس.

وأشار الحالمي إلى أن: «هذه الإجراءات جاءت بعد أن كان أعداء الجنوب وثورته ومجلسه الانتقالي قد حاولوا النيل والتشويه والعبث بجمال واراضي ومخططات ومتنفسات وشوارع العاصمة عدن عبر أدوات تحركها منظومة صنعاء الحوثية الإخوانية وبأموال هائلة من قبل هذه الجهات وأنصارها من بعض الدول والذي جعلت من ملف الأراضي عائقا وحاجزا منيعا أمام قيادتنا السياسية والعسكرية والامنية والقضائية».

وأكد النقيب الحالمي ان: «السلطة المحلية في العاصمة عدن قامت بتشكيل هذه الوحدة الأمنية لضبط هذه الظاهرة الدخيلة علينا وعلى مجتمعنا والتي كانت قد عاثت في الارض الفساد وسفكت دماء خيرة شبابنا وابنائنا والذي كان القتل على الأراضي شبه يومي كما تابع وشاهد الجميع وكان ذلك بسبب البسط العشوائي ونهب الاراضي العامة والخاصة ولا يفكر هوامير ومتنفذي واجندة الفساد من اين اكتسبوا هذه الأموال امن حلال او من حرام ولم يفكروا أيضا أنها على حساب شعب الجنوب وعاصمة دولتهم المدنية الحبيبة عدن».

وتابع الحالمي: «هذه الحملات مستمرة حتى بناء وتفعيل مؤسسات الدولة وإعادة الخارجين عن النظام والقانون والمخالفين الى رشدهم والبناء حسب مخططات الدولة وعبر الاسكان والاشغال العامة والطرق والسلطات المحلية في المديريات».

واستطرد: «حملاتنا هذه تهدف إلى تعزيز مداميك السلطة المحلية والمجلس الانتقالي الجنوبي ولنبذ الظواهر الدخيلة على مجتمعنا الجنوبي الذي تعودها من سلطات ومنظومة إحتلال صنعاء لجنوبنا الحبيب».

وتوعد الحالمي بردع المخالفين وكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار العاصمة عدن، مؤكدًا أن ملف الاراضي الفاسد قد بداء يتلاشى وينتهي وأن وحدة الحماية قد حققت انجازات كبيرة في هذا الجانب واحكمت سيطرة الدولة ممثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي ومجلس القيادة الرئاسي والسلطة المحلية في المحافظة على كامل تراب العاصمة عدن».

واختتم قائد وحدة التدخل لحل مشكلات الأراضي في العاصمة عدن النقيب كمال الحالمي تصريحه بشكر السلطة المحلية في العاصمة عدن ممثلة بمعالي وزير الدولة محافظ العاصمة عدن رئيس اللجنة الامنية الاستاذ احمد حامد لملس على اهتمامه ورعايته وإشرافه المباشر على وحدة حماية الأراضي في العاصمة عدن وحل مشاكلها.

وأمس الأول نفذت وحدة التدخل لحل مشكلات الأراضي في العاصمة عدن بقيادة النقيب كمال الحالمي نزولًا ميدانيًا على مصانع البلك في العاصمة عدن، في اليوم الثاني للحملة، وذلك استكمالا لسلسلة من الحملات والنجاحات التي حققتها وحدة الحماية منذ تأسيسها من قبل وزير الدولة محافظ العاصمة عدن الاستاذ احمد حامد لملس.

وابتدأت الحملة والنزول الميداني على مصانع البلك من مديرية دار سعد قبل يومين، فيما استهدفت الحملة أمس الأول مصانع البلك في مدينة المدارة والعماد.

الجدير ذكره، أن الحملة والنزول الميداني مازالت مستمرة حتى استكمال كافة مديريات العاصمة عدن.

## انتقدت محاولات بعض الأقلام المأجورة النيل منها..

# توضيح هام لشركة مصافي العاصمة عدن فيما يخص إعادة تشغيل المصفاة

**«الأمناء» عن إدارة الإعلام:**

أصدرت شركة مصافي العاصمة عدن الإثنين توضيحًا هامًا فيما يخص إعادة تشغيل المصفاة.

وقالت شركة مصافي العاصمة عدن في توضيحها، حصلت «الأمناء» على نسخة منه: «في الوقت الذي تولي فيه القيادة السياسة جل اهتمامها في الحث والتوجيه والدعم لإعادة تشغيل المصفاة تظهر بعض الأقلام المأجورة للنيل من هذا الصرح الاقتصادي الجنوبي (مصافي عدن) الشامخ شموخ الجبال وذلك من خلال نشر الإتهامات الباطلة ضد المصفاة على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بهدف التشوية وقلب الحقائق والتقليل من دور المصفاة بإعتبارها أحد ركائز الإقتصاد الوطني وصولاً إلى النيل منها».

وأضافت: «هناك من يزعم ان المصفاة تسمح للتجار ببيع مشتقات نفطية غير مطابقة للمواصفات بالسوق المحلية وهذا اتهام صريح بان المصفاة تقوم بغش المواطنين والغرض من ذلك تشويه سمعة المصفاة والتحريض ضدها، وطبعاً هذه الإتهامات لا يصدقها اي انسان تعامل مع المصفاة لان المصفاة تدار بأنظمة وقوانين صارمة لا يوجد فيها اي مجال للتسويف او التهاون».

وتابعت: «وعليه لزم توضيح الأتي:

-من مهام اي مصفاة في العالم عملية تصحيح المنتجات النفطية وذلك يتم عن طريق الخلط بعمليات حسابية دقيقة وتوجد منظومة متكاملة اسست لهذه المهمة منذ تأسيس المصفاة ويوجد طاقم متخصص يقوم بهذه المهمة، ونوضح أن معظم منتجات وحدات التكرير لا تخرج جاهزة وصالحة للاستخدام وإنما تتم عملية تصحيحها بعد استلامها في خزانات المصفاة.

- توجد فقرة في جميع اتفاقيات الخزن بان الشحنة اذا وصلت الى ميناء المصفاة وأظهرت الفحوصات بان مواصفاتها لا تطابق المواصفات المطلوبة وفي حالة عدم قدرة المصفاة على تصحيحها فان الشحنة تعتبر مرفوضة ولا يتم تفريغها الى خزانات المصفاة، اما اذا توجد امكانية التصحيح في خزانات المصفاة يتم تفريغ الشحنة بعد موافقة المورد على تحمل تكاليف تصحيح الشحنة بما يعني ان عمليات تصحيح المشتقات النفطية عملية روتينية وهي من ضمن مهام المصفاة.

- في بعض الحالات توصل الى ميناء المصفاة شحنات من المشتقات النفطية وبعد اخذ العينات وأجراء الفحوصات المختبرية تظهر النتائج بان الشحنة بحاجة الى تصحيح، فاذا توجد امكانية تصحيحها داخل خزانات المصفاة تقوم الشركة برفع تكاليف تصحيح الشحنة الى المورد واذا تمت الموافقة يتم استلام الشحنة في خزانات المصفاة ويتم تصحيحها وفحصها ولا يتم انزالها الى السوق إلا بعد ان تكون مطابقة للمواصفات.

- المصفاة هي المنشأة الوحيدة الذي يوجد فيها مختبر بمواصفات عالمية ويحتوي على اجهزة بملايين الدولارات وفريق فني مؤهل قادر على اجراء جميع فحوصات المشتقات النفطية، ولذلك فان بعض الشركات العالمية العاملة في مجال التنقيب عن النفط والغاز ترسل عيناتها ليتم فحصها في مختبرات المصفاة.

الحق يقال

- جميع المنافذ الأخرى لا توجد فيها مختبرات قادرة على اجراء كل الفحوصات المطلوبة (التي تقوم بها المصفاة)، وللاسف فانه عند رفض تفريغ اي شحنة الى خزانات المصفاة لكونها خارج المواصفات فان السفينة تتحرك وتفرغ شحنتها في اي ميناء يمني اخر وبكل سهولة.

وأشارت إلى انه: «ونتيجة لالتزام المصفاة بعدم قبول اي شحنات خارج المواصفات فقد خسرت المصفاة جزء من ايرادتها لان الشحنات غير المطابقة للمواصفات تذهب الى الموانئ الأخرى».

وتابعت: «إذا كان يوجد تساهل او فساد في المصفاة لكان تم تمرير الشحنات غير المطابقة للمواصفات بكل سهولة وبدون اي ضجيج، ولكن نتيجة لوجود الشفافية والمصداقية والدقة في العمل نسمع دائماً رفض قبول بعض الشحنات وتوقيف السفن في المراسي لفترات طويلة نتيجة للتدقيق في أخذ العينات وإعادة الفحوصات لاكثر من مرة وكذلك نسمع عن تغريم الموردين تكاليف تصحيح الشحنات».

واختتم شركة مصافي العاصمة عدن توضيحها بالقول: «تجدد شركة مصافي عدن دعوتها للجميع توخي المصداقية والحذر خلال نشر اي اخبار تتعلق بالمصفاة بإعتبارها اهم منشأة إقتصادية وأخر قلعة من قلاع القطاع العام التي صمدت ولازالت صامدة على الرغم من محاولات النيل منها في جميع المراحل السابقة سوى عن طريق تدميرها بالقصف المدفعي او عن طريق البيع والخصخصة».